آخرين، الى قرية دير ابزيع. ويبدو ان مجموعة من الجنود اعترضت الشبان الخمسة، وأطلق أحد افرادها النار من مسافة قريبة، فأصاب حرزالله الذي لفظ أنفاسه في الحال (**الحياة**، ٣/١/١٩٩٠).

سامر عاروري؛ صبي في الحادية عشرة من عمره؛ استشهد في ١٩ آذار (مارس) في سيلة الحارثية، في الضفة الفلسطينية، عندما فتح جندي اسرائيلي النار، من دون انذار، على صبية كانوا يراقبون قافلة عسكرية، في اثناء دخولها القرية. وليس واضحاً ما اذا كان الصبية قذفوا القافلة بالحجارة. وورد ان الجندي الذي أطلق النار أصاب صبياً آخر بجروح، ثمّ فتح النار على بقية أفراد المجموعة، ممّا أسفر عن مقتل نعمان جرادات، البالغ من العمر ١٧ عاماً (**المصدر نفسه**).

ياسر ابو غوش؛ ويبلغ من العمر ١٧ عاماً؛ قتل بالرصاص بتاريخ العاشر من تموز (يوليو)، بعد مطاردة قصيرة في رام الله. وقد فرّ عندما رأى ثلاثة أشخاص يرتدون ملابس مدنية وقد اوقفوا سيارتهم التي لم تكن تحمل أية علامة رسمية، فترجّلوا منها وساروا نحوه. وقد أطلق ثلاثتهم النار في الفضاء، ثمّ تبعوه الى شارع جانبي، حيث قيل ان أحدهم أطلق النار على رأس، وظهر، الشاب، مرات عدة، من مسافة لا تزيد على عشرة أمتار. وحال الرجال الثلاثة دون طبيب، كان يمرّ على مقربة من الحادث، وحاول تقديم اسعافات الى الشاب، الذي نقله الاسرائيليون في سيارة عسكرية (**المصدر نفسه**).

وتعرّضت اجراءات التحقيق الاسرائيلية، في شأن عمليات القتل التي نفّذها الجنود الاسرائيليون ضد فلسطينيين، لانتقادات عدّة، أوردت بعضها التقارير السابقة. وحاول متحدثون بلسان الجيش الاسرائيلي انكار تولّي الجيش الاسرائيلي التحقيق في مثل هذه العمليات؛ وحاول البعض الآخر التقليل من مضاعفات أعمال الجنود الوحشية؛ فذكر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ان الجيش لا يقوم بعمليات التحقيق الذي يعتبر من اختصاص قوى الأمن الداخلي (شين بيت). وأشار الى ان التعذيب «غير مقبول على الاطلاق». وقال، ان قيام أي جندي بارتكاب أي اعمال تعذيب من شأنه ان يعرّضه لعقوبات قانونية. وعرضت مصادر الجيش الاسرائيلي أرقاماً بيّنت مثول تسعين جندياً اسرائيلياً أمام محاكم عسكرية، وان ٦٤ حالة من بينها دينت بتهم مختلفة، وبضمنها ما أسماه المدّعون العامون الاسرائيليون «الاستعمال غير المناسب للاسلحة النارية». وأشارت مصادر الجيش الى اطلاق سراح عشرة جنود، من بين المتهمين، لم تدنهم المحاكم، بسبب عدم ثبوت الاتهامات الموجّه اليهم (**القبس**، ٢٦/٢/١٩٩٠).

من جانبها، رفضت مؤسسة «الحق» الفلسطينية التحقيقات الداخلية الاسرائيلية. واعتبرها تقريرها السنوي الثاني غير مستقلة، وغير محايدة. وانتقد عدم فتحها أمام الرأي العام، الامر الذي عكس انطباعاً بتوفّر الرغبة في التغطية على نتائجها («الحرية»، **مصدر سبق ذكره**). وأكد هذا التقدير المحامي، من مؤسسة «الحق»، جوناثان كتّاب، الذي قال: «ان نظاماً للتغطية [على جرائم القتل] يتمّ على كل مستوى في الجيش الاسرائيلي، باستثناء الحالات التي يضبط فيها الجندي ملطّخ اليدين». وأكد كتّاب توفّر الخبرة لدى الناطقين بلسان الجيش الاسرائيلي في مجال التغطية على أعمال الجنود، وقال انهم «جاهزون، دائماً، وبلغة حاضرة، لاسباغ العدل على أعمال الجنود، من خلال التشديد على انهم عملوا ضمن حدود القانون». ولاحظ كتّاب ان اساتذة اسرائيليين في الجامعة العبرية، مختصون بالشؤون القانونية، أبلغوا اليه ان الضباط الذين يكلّفون بالتحرّي في امور تتعلّق بأعمال الجنود يقدّمون النصائح الى الجنود حول ما ينبغي قوله، ويمكّنونهم من تجنّب أوامر التوقيف (داود كتّاب، «تغطية»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٦٧، ١٩/١/١٩٩٠، ص ١٠).

وصادق عضو الكنيست الاسرائيلي، من حركة حقوق المواطن (راتس)، يوسي ساريد، على ان حالات قليلة من بين أعمال الجيش تمّ اثباتها. ولاحظ ساريد ان الضابط، يهودا بن ـ مئير، الذي أمر بتكسير العظام في احدى قرى منطقة نابلس، لم يتعرّض للاستجواب، ولم يقدّم الى المحكمة، الاّ في أعقاب مقالة نشرها ساريد نفسه في صحيفة «هآرتس»، بتاريخ ٤/٥/١٩٨٩. وقال ساريد: «هناك خطأ ما في النظام، وفي ميكانيكية التحقيق». وأضاف: «نحن ضد التحقيقات التي يتولّاها الجيش». ودعا الى توفير جهة مستقلة لتقوم